(الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا "كوفيد 19")

الدكتور: عبد القادر عزوز

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

الملخص:

تناولت الدراسة أهم الآثار الاقتصادية للأوبئة بشكل عام، وعملت على إبراز الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وعلى الدول العربية، وسعت الدراسة إلى معرفة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدول للتعامل مع الأزمة الاقتصادية واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الأثر الاقتصادي الذي خلفته أزمة كورونا وكذلك معرفة تعامل الدول مع إدارة مخاطر الأوبئة، وحاولت الدراسة تقديم أهم السياسات التي يجب اتباعها لتقليل مخاطر الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا.

The economic effects of the Corona pandemic

(Covid 19)

Abstract:

The study dealt with the most important economic effects of epidemics in general, and worked to highlight the economic effects of the Corona virus on the global economy and on the Arab countries, and the study sought to know the economic policies adopted by countries to deal with the economic crisis. Knowing the countries' handling of epidemic risk management, and the study attempted to present the most important policies that must be followed to reduce the risks of the economic effects of the Corona virus.

– المقدمة:

تصاعدت تهديدات الأمن البيولوجي على المستوى العالمي في ظل توقعات انتشار الأوبئة المعدية، وعودة بعض الأوبئة القديمة، وتزايد مقاومة الفيروسات والبكتيريا للمضادات الحيوية نتيجة للطفرات الجينية، وتداعيات التغير المناخي، والتطور في وسائل شن الحروب البيولوجية. ولقد شكّل انتشار وباء فيروس كورونا بالسرعة القصوى التي شهدها العالم صدمة للأنظمة الصحية والاجتماعية والاقتصادية في الدول سواءً المتقدمة منها أو غيرها، وامتدت الأزمة شيئاً فشيئاً حتى شملت أغلب دول العالم من النواحي الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وبالنسبة للتأثيرات الاقتصادية، وجدنا أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) أحدثت اضطراباً شديداً في الاقتصاد العالمي على كل المستويات.

– إشكاليّة البحث:

نجد أنّه مع جائحة كورونا اشتدّت الأوضاع الاقتصادية والمالية بصورة حادة في مختلف أنحاء العالم، وأدّت الأجواء العامة التي سادت في هذه الأزمة إلى الضبابية والاضطراب والقلق الشديد، خاصة إزاء ما يمكن أن يسفر عنه الوضع في حالة عدم التأكد بالغة التعقيد، مما اضطر البعض إلى إعادة النظر في توقعاتهم بين فترةٍ وأخرى.

لهذا يأمل الباحث من خلال دراسته لهذا الموضوع الإجابة عن عدد من الأسئلة ذات الأهمية:

1- ما هي مظاهر وأسباب انتشار التهديدات البيولوجية؟
2- ما هي الآثار الاقتصادية للأوبئة بشكل عام؟
3- ما هي أهم الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد 19)؟

4- ما هي السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدول للتعامل مع الأزمة الاقتصادية؟

5- ما السياسات الواجب إتباعها لتقليل التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا؟

- أهمية البحث:

تعود أهمية البحث إلى الصدمة العالمية التي أحدثها انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي سواءً المتقدمة أو الصاعدة أو المتخلفة، فمع أزمة الإغلاق التي لجأت إليها حكومات الدول لتقليل انتشار الوباء وجدنا تعطل القطاعات الانتاجية وتقليل حركة النشاط الاقتصادي بغية تقليل الاحتكاك بين الناس مما أدى إلى آثار قاسية على الاقتصادات كتعطل صناعات وإغلاق الأسواق التجارية وكساد بضائع نتيجة قلة الطلب عليها،وتوقف كامل للحركة السياحية وإغلاق للمطارات والحدود البرية والبحرية.

لذلك فإن البحث تناول بالدراسة والتحليل الأمن البيولوجي ومظاهر وأسباب انتشار التهديدات البيولوجية عالمياً، والآثار الاقتصادية للأوبئة بشكل عام وفيروس كورونا بشكل خاص، وطريقة تعامل الدول مع إدارة مخاطر وباء فيروس كورونا، واقتراح أهم السياسات التي يجب العمل بها لتقليل حدة الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا.

- أهداف البحث:

حاول الباحث معالجة مشكلة البحث والإجابة عن تساؤلاته واختبار فرضيته من خلال تسليط الضوء على عدة نقاط أهمها:

1- مفهوم الأمن البيولوجي، والتهديدات البيولوجية، ومظاهرها وسبب انتشارها.

2- الآثار الاقتصادية للأوبئة بشكل عام.

3- أهم الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد 19).

4- إدارة مخاطر الأوبئة والتعامل الدولي مع الأزمة الاقتصادية التي خلفتها أزمة كورونا.

5- اقتراح بعض السياسات الواجب اتباعها لتقليل الآثار الاقتصادية السلبية لفيروس كورونا.

– فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الآتية:

إنّ تداعيات جائحة كورونا لم تطال الأمن البيولوجي وصحة الإنسان فقط بل كان لها آثار وتداعيات اقتصادية عالمية معظمها سلبية ولكن بالمقابل كان لجائحة كورونا تأثيرات إيجابية على بعض القطاعات.

– منهجية البحث:

اتبع الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تفسير الوضع القائم وتحديد العلاقات والظروف الموجودة بين المتغيرات، ويتعدى عملية جمع البيانات، وربطها وتحليلها، وهذا ما حاول الباحث عمله في هذا البحث، وهو يركز بشكل أساسي على الآثار الاقتصادية للأوبئة بشكل عام، وأهم الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا (كوفيد 19) واقتراح السياسات للتعامل مع هذه الأزمة الاقتصادية.

خطة البحث:

بعد تناول الإطار العام للبحث عُرِض البحث من خلال المحاور الأساسية الآتية:

أولاً: مفهوم الأمن البيولوجي.

ثانياً: الآثار الاقتصادية للأوبئة بشكل عام.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا.

رابعاً: الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الدول العربية.

خامساً: نماذج إدارة مخاطر جائحة كورونا دولياً.

يلي ذلك عرض لأهم النتائج التي تم التوصل إليها، والانتقال بعدها لصياغة بعض التوصيات على ضوء هذه النتائج.

أولاً: مفهوم الأمن البيولوجي:

1- تعريف الأمن البيولوجي:

منظمة الصحة العالمية عرفته بأنه "الإجراءات المؤسسية الرامية إلى تفادي انتشار مسببات الأمراض كالفيروسات والبكتيريا أو سرقتها أو تحويل وجهتها أو إطلاقها عمداً". (1)

2- تطور الاهتمام بالأمن البيولوجي:

لا تزال منظمة الصحة العالمية هي المعنية بتهديدات الأمراض المعدية ومعايير الأمن البيولوجي, إلا أن انتشار مفهوم الأمن البيولوجي قد أدى لتصاعد الاهتمام العالمي بهذه القضايا ووضعها ضمن التهديدات عالمية الانتشار التي يعتبرها مجلس الأمن الدولي ضمن تهديدات الأمن والسلم الدوليين، ففي 10 كانون الثاني 2000 عقد مجلس الأمن الدولي جلسة استثنائية لتقييم تأثير فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز على القارة الإفريقية, وكانت هذه هي السابقة الأولى تاريخياً التي يتصدى بها مجلس الأمن لقضية

(1) أحمد حمدون: **الأمن البيولوجي** ، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،الإمارات العربية المتحدة، العدد 28، 2018، ص 62.

صحية وتصنيفها ضمن تهديدات الأمن الدولي،[2] ولقد كان الدافع الأساسي لتحرك مجلس الأمن هو ارتفاع حصيلة الوفيات التي تسبب فيها هذا الوباء, والتي وصلت إلى حوالي 2,2 مليون نسمة؛ أي ما يزيد على عشرة أضعاف ضحايا الصراعات المسلحة في إفريقيا خلال العام نفسه.

3- التهديدات البيولوجية:

أ. هناك العديد من العوامل التي تُعَقد إدارة مخاطر الأوبئة, فالأمراض يمكن أن تنتقل سريعاً داخل البلدان وعبرها، مما يشير إلى أن الاستجابات المناسبة زمنياً للفاشيات المبدئية جوهرية، فإضافةً إلى استفحال الأوبئة بسبب العولمة, ازدادت مقاومة الأوبئة بسبب ظاهرتي تغير المناخ والتمدن "التحضر", حيث إن تغير المناخ يساعد على توسع مواطن مختلف أنواع الحشرات الشائعة الحاملة للأمراض, مثل بعوضة "انديز ايجيبتى" التي تستطيع نشر "حمى الدنك", و"الشيكونغونيا", و"زيكا", و"الحمى الصفراء". أما التمدن فيعني عيش مزيد من البشر في أحياء متقاربة, مما يزيد من قابلية انتقال الأمراض المعدية, ويجبر نمو العشوائيات في المناطق المتمدنة على نحو سريع مزيد من الناس على العيش في ظروف صحية دون المستوى, وسوء سبل الحصول على مياه نظيفة مما يزيد من تعقد المشكلة.

وربما يكمن التحدي الأكبر في المنظومة الهائلة للأسباب المحتملة للأوبئة, بما فيها مسببات الأمراض المجهولة حالياً, فمنظمة الصحة العالمية أصدرت في شهر كانون

(2) Gerorge Koblentz, Biosecurity Reconsidered: CALibrating Biological threats and responses, International security: VOL-34,No4, 2010 pp.96-132

الأول 2015 قائمة بالأمراض ذات مقومات الأوبئة حسب الأولوية والتي تتطلب الاهتمام العاجل بالبحوث والتطوير.

ب.بعيداً عن هذه القائمة, فالأمراض الوبائية في بعض المناطق حالياً والتي يحتمل انتشارها دون سيطرة مناسبة تمثل نوعاً آخراً من التهديدات, مثل السل, والملاريا, وحمى الدنك, والإيدز. وتزداد مسببات الأمراض المقاومة للمضادات الحيوية في الانتشار في جميع انحاء العالم علاوة على أن انتشار البكتيريا المقاومة قد يشكل تهديداً آخر، فالانتقال السريع لمسببات الأمراض المقاومة لن يحدث على الأرجح بنفس الطريقة التي يحدث فيها مع التهديدات الوبائية, إلا أن انتشار الميكروبات المقاومة للمضادات الحيوية يجعل من العالم مكاناً محفوفاً بالمخاطر على نحو متزايد. [1]

4- مظاهر تصاعد التهديدات البيولوجية:

أ. الانتشار السريع للأوبئة:

تصاعد تركيز المنظمات الدولية على تهديدات الأمراض المُعدية الجديدة والعائدة, حيث أشار تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2018 إلى أن القرن الحادي والعشرين لم يختلف عن سابقيه من حيث ظهور وانتشار أمراض معدية تسببها فيروسات وبكتيريا سريعة الانتشار, كفيروس نقص المناعة البشرية, والملاريا, ومرض السل.. [2]

ب. مقاومة المضادات الحيوية:

تزايد تركيز الباحثين على مقاومة الميكروبات والبكتيريا للمضادات الحيوية, وهو ما تم اعتباره "أكبر المخاطر التي تواجه الصحة العالمية والأمن الغذائي والتنمية", وفقاً لمنظمة

(1) ديفيد بلوم ودانيال كاداريت: **الأوبئة والاقتصاد**، مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي، حزيران 2018، ص 47.

(2) World Health statistics: monitoring health for the SDGs, world health organization, 2018 pp5-7 accessible at: https://goo.gl/4mwu1y

الصحة العالمية في تقريرها الصادر في كانون الثاني 2018, إذ يؤدي ذلك إلى تمديد فترة العلاج للأفراد وارتفاع التكاليف الطبية وزيادة معدل الوفيات.[3]

ج. تزايد "الأوبئة العائدة":

يقصد بالأوبئة العائدة تلك التي سبق أن انتشرت على نطاق واسع وتمت السيطرة عليها عبر تطوير أدوات الوقاية والاحتواء والعلاج, كاللقاحات والعقاقير العلاجية وأنظمة الرصد والتشخيص وغيرها, ولكنها تعود للظهور مرة أخرى أو تنتشر جغرافياً إلى أقاليم جديدة, وتكون عودتها في الغالب بصورة أكثر فتكاً ومقاومة للعقاقير والأدوية.

ويأتي وباء الكوليرا كأحد الأمثلة على هذا النوع من الأوبئة العائدة, خاصة في الدول الفقيرة نتيجة لتصدع المنظومة الصحية والبنية التحتية فيها .

5- أسباب انتشار تهديدات الأوبئة: [4]

أ. تزايد تأثيرات العولمة:

مثلت التغيرات المصاحبة للعولمة بيئة خصبة لتفشي الأوبئة المختلفة على نطاق أوسع بكثير مما سبق, ويرتبط ذلك بانتشار المدن المليونية, وتزايد معدلات سفر وانتقال البشر والبضائع بين مختلف دول العالم بصورة غير مسبوقة, وتدفق موجات الهجرة بين الأقاليم المختلفة بالإضافة إلى التغير المناخي.

ب. حدوث الطفرات الجينية:

شهدت العقود الماضية تسارعاً بصورة غير مسبوقة لتطور التكنولوجيا الحيوية وانخفاض تكلفة البحوث البيولوجية, وترتب على ذلك تمكن بعض الفيروسات والبكتيريا من التكيف

(3) Global Antimicrobial resistance surveillance system report, world health oeganization, 2018 accessible at: https://goo.gl/ozsvit

(4) ديفد بلوم ودانيال كاداريت: الأوبئة والاقتصاد، مرجع سابق، ص 64.

مع المضادات الحيوية واستيعاب تأثيراتها نتيجة للطفرة الجينية التي شهدتها الأجيال الجديدة من مسببات الأوبئة للحفاظ على بقائها. [1]

ج. انتشار الاستخدامات المزدوجة:

تزايدت الاستخدامات المزدوجة للبحوث في المجالات البيولوجية, خاصة في ظل تصاعد إمكانية توظيف البحوث الطبية والبيولوجية في إنتاج الأسلحة, إذ باتت تقنيات الهندسة الوراثية تتيح لبعض الدول إمكانية إحداث تغييرات في تركيبة الفيروسات والبكتيريا لتصبح أكثر فتكاً ومقاومة للمضادات الحيوية واللقاحات, بالإضافة لإمكانية جعلها قادرة على تجاوز أنظمة الكشف والتشخيص.[2]

د. تفاقم الصراعات الداخلية:

تسهم الصراعات الداخلية في انتشار الأوبئة على نطاقات واسعة, حيث تشهد الحروب الأهلية غالباً تفشي المراض المعدية نتيجة تدمير البنية التحتية الصحية للدولة, ووجود أعداد ضخمة من النازحين الذين يفتقدون إلى الطعام والسكن والرعاية الصحية الملائمة, وهو ما يوفر تربة خصبة لتفشي الأوبئة والأمراض نظراً لغياب أنظمة الرصد والتشخيص والاحتواء في مثل تلك الظروف.

(1) Carsten stroby Jensen, Risking Antimicrobial resistance (Cham, Swittzerland: palgrave Macmillan 2018) pp199-206

(2) Robert Carlson, the pace and proliferation of Biological Technologies, biosecurity and Bio terrorism: VOL,1,No,3, September 2003, pp1-12

ثانياً: <u>الآثار الاقتصادية للأوبئة بشكل عام</u>: (3)

أ. ترسم المخاطر الصحية للفاشية والأوبئة – والخوف والفزع المصاحبان لهما – خريطة المخاطر الاقتصادية المختلفة.

فهناك في البداية, وربما على النحو الأكثر وضوحاً, التكاليف المتعلقة بالنظام الصحي, العام والخاص, للعلاج الطبي للحاملين للعدوى وللسيطرة على الفاشية, فاندلاع فاشية كبيرة قد تربك النظام الصحي, وتقوض القدرة على التعامل مع القضايا الصحية التقليدية, وتعقد المشكلة، وبعيداً عن الصدمات التي يتلقاها القطاع الصحي تجبر الأوبئة كل من المرضى ومن يرعاهم على فقدان وظائفهم أو التقصير في عملهم, وبالتالي إبطاء عجلة الإنتاجية وتعطيلها, فالخوف من العدوى قد يُفضي إلى التباعد الاجتماعي أو إغلاق المدارس والشركات والكيانات التجارية, والنقل والخدمات العامة, وجميعها تعطل الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة الاجتماعية القيمة.

ب. إن القلق من انتشار مجرد حالة فاشية تحت السيطرة نسبياً قد يؤدي إلى تجارة أقل, فعلى سبيل المثال, استمر الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على مصدري اللحوم البريطانيين لمدة 10 سنوات عقب اكتشاف فاشية مرض جنون البقر بالمملكة المتحدة على الرغم من انخفاض معدلات انتقاله إلى الإنسان, كما أن معدلات السياحة والسفر إلى المناطق المتأثرة ستنخفض على الأرجح، فالأوبئة المزمنة مثل الإيدز والملاريا تعوق الاستثمار الأجنبي أيضاً.

ج. إن المخاطر الاقتصادية للأوبئة ليست تافهة "هينة", حيث تشير التقديرات أن التكلفة السنوية المتوقعة للإنفلونزا الوبائية حوالي 500 مليار دولار أمريكي "0,6% من الدخل العالمي", بما فيها كل من تكلفة الدخل المفقود والتكلفة الفعلية لمعدل الوفيات المرتفع،

(3) **ديفيد بلوم ودانيال كاداريت: الأوبئة والاقتصاد**، مجلة التمويل والتنمية، مرجع سابق، ص 46.

حتى عندما يكون الأثر الصحي للفاشية محدود نسبياً قد تتعاظم تداعياته الاقتصادية سريعاً، فعلى سبيل المثال شهد معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في ليبيريا انخفاضاً بنسبة 8% نقطة من 2013 إلى 2014 إبان فاشية فيروس "الإيبولا" في غرب إفريقيا, حتى مع انخفاض معدل الوفاة خلال نفس الفترة.

د. القطاعات الأكثر تضرراً من الأوبئة:

إن عواقب الفاشيات والأوبئة غير موزعة على نحو متكافئ عبر الاقتصاد, بل هناك بعض القطاعات التي قد تستفيد مالياً منها, في حين أن قطاعات أخرى ستعاني على نحو غير متوازن "متفاوت". فشركات الأدوية التي تنتج اللقاحات, والمضادات الحيوية أو غيرها من المنتجات اللازمة لمجابهة الفاشية تعتبر من المستفيدين المحتملين، أما بالنسبة لشركات التأمين الصحي والتأمين على الحياة ستتحمل على الأرجح تكاليف باهظة –على الأقل على المدى القصير – كما هو الحال بالنسبة لمنتجي المنتجات الحيوانية في حالة اندلاع فاشية مرتبطة بالحيوانات, وهكذا ستعاني على الأرجح مجموعات السكان الضعيفة, لا سيما الفقراء على نحو متفاوت نظراً لاحتمالية عدم توافر سبيل للحصول على الرعاية الصحية, وتوفير مدخرات أقل للحماية من الكوارث المالية.

هـ. الأثر الاقتصادي الدولي:

لكي ندرك حجم الكارثة, وإذا أخذنا فقط الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا, فسنجد أنهم يمثلون 60% من العرض والطلب العالميين "الناتج المحلي الإجمالي", و65% من التصنيع العالمي, و41% من الصادرات الصناعية العالمية.

وبتعبير أحد المحللين الاقتصاديين فإنه: "عندما تعطس هذه الاقتصادات, ستُصاب بقية دول العالم بالبرد", فهذه الاقتصادات, خاصة الصين وكوريا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة, هي جزء من سلاسل القيمة العالمية, لذا فإن أزماتها ستُنتِج عدوى "سلسلة التوريد" في جميع الدول تقريباً.

ثالثاً: <u>الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا</u>: [1]

1.ً تراجع معدل نمو الاقتصاد. [2]

إنّ انخفاض العرض وانكماش الانتاجية, أدّت إلى قيام السلطات والشركات في العديد من الدول بإغلاق أماكن العمل والمدارس. فمثلاً أمرت العديد من الشركات اليابانية الكبيرة موظفيها بالعمل من المنزل منذ أواخر شباط 2020 , وهو الحال في معظم دول العالم. فمن منظور اقتصادي, فإن عمليات الإغلاق وحظر السفر قللت الإنتاجية بشكل مباشر, بطريقة تشبه الانخفاض المؤقت في التوظيف. [3]

بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي World Economic Outlook الصادر عن صندوق النقد الدولي في كانون الثاني 2020, كان الاقتصاد العالمي في حالة تعاف, حيث كان متوقعاً أن يرتفع معدل النمو العالمي من 2,9% في العام 2019 إلى ما يعادل 3,3% في العام 2020 ليصل إلى 3,4% بحلول عام 2021، وقد أقام خبراء

(1) الأونكتاد: **الاستثمار الأجنبي المباشر سينخفض 15% بسبب كورونا على الرابط الإلكتروني:**
https//ww.bankingfiles.com
(2) تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، على الرابط الالكتروني: http://alwatannews.net
(3) جائحة كورونا تترك إرثاً من تزايد الفقر والتفاوتات المتباينة 2021/10/7:
https://blogs.worldbook.org

الصندوق هذه التقديرات المتفائلة – حينئذ– على نمو الناتج الصناعي العالمي, وتحسن وضع التجارة العالمية عندما لاحت في الأفق بوادر إحراز بعض التقدم على صعيد نزع فتيل أزمة الحرب التجارية القائمة بين عملاقي الاقتصاد العالمي,(الصين والولايات المتحدة). الآن ومع تفشي وباء كورونا الجديد, ذهبت موجة التفاؤل هذه أدراج الرياح, وتبعثرت معها توقعات النمو الإيجابية, وحلت محلها موجة تشاؤمية تُنذِر بموجة كساد عالمية، فطبقاً لمنظمة مؤتمر التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة UNCTAD, فإنه من المتوقع أن يخسر الاقتصاد العالمي حوالي تريليون دولار أمريكي – على أقل تقدير – كنتيجة لانتشار فيروس كورونا, وأن يتراجع النمو العالمي إلى أقل من 2,5% وأن تدخل مجموعة كبيرة من الدول في موجة كساد، ففي دول مثل كندا والمكسيك وامريكا الوسطى, ودول مثل شرق وجنوب آسيا والاتحاد الأوروبي, فإنها سوف تشهد تباطؤاً في النمو بين 0,7% و0,9%, كما أن من تربطها علاقات مالية قوية مع الصين ربما ستكون الأقل قدرة على التعافي من تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد.[4]

إذ كشفت ألمانيا أكبر اقتصاد في أوروبا، عن هبوط تاريخي بنسبة 10,1% من ناتجها المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2020 وفي هذه الأثناء سجل الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي خلال الفترة نفسها انخفاضاً بنسبة 32,9% تقريباً. وهي فترة الثلاثة أشهر الثانية على التوالي التي يسجل فيها أكبر اقتصاد عالمي انكماشاً، ما يعني دخوله في مرحلة ركود، وذلك وفق تقديرات أولية نشرتها وزارة التجارة الأميركية في وقت سابق.[5]

(4) كريستيالينا غورغييفا: تقرير لمديرة صندوق النقد الدولي بعنوان: أزمة مالية منقطعة النظير تستدعي استجابة عالمية منقطعة النظير نيسان 2020 على الرابط: https://www.IMF.org/ar/news/Articles/2020

(5)عبدالله الأمير رويح / شبكة النبأ المعلوماتية، كيف سيتأثر الاقتصاد العالمي في ظل موجة ثانية لكورونا. annabaa.org :2020/9/22

أسفر الإعلان عن سلالة جديدة مكتشفة من فيروس كورونا (متحور دلتا) قد تكون مقاومة للقاحات عن خسائر فادحة بجميع الأسواق العالمية، حيث أعلن علماء في جنوب إفريقيا في 2021/11/25، عن اكتشاف متحورة جديدة مثيرة للقلق في جنوب إفريقيا، مشيرين إلى أن المتحورة تظهر عدداً مرتفعاً جداً من الطفرات وقادرة على أن تنتشر بسرعة كبيرة، ورغم عدم توفر معلومات تذكر بشأن السلالة الجديدة المكتشفة في جنوب إفريقيا وبوتسوانا وهونغ كونغ، لكن علماء قالوا أنّه يوجد فيها مزيجاً غير مألوف من المتحورات، وقد تكون مقاومة للقاحات أو أكثر نشراً للعدوى، وتواجه الأسهم المرتبطة بالدورة الاقتصادية ضغوطاً، وعلى رأس الأسهم المتضررة. جاءت تلك المتعلقة بشركات السفر والسياحة والطيران، التي فقدت ما يفوق 20% لبعضها بعدما أعلنت دول عدة عبر العالم خصوصاً في أوروبا منع الرحلات الجوية الآتية من دول تقع في جنوب القارة الإفريقية. وعلى الصعيد العالمي، أدّى ظهور متحورات جديدة من فيروس كورونا إلى قلق عالمي من عودة الاقتصاد الدولي إلى حالة الإنكماش، مع تزايد احتمالات لجوء كثير من الدول إلى تطبيق سياسة الإغلاق العام.

وأعلنت وزيرة الخزانة الأميركية (جانيت يلين) في مؤتمر صحفي بالبندقية، (إن الولايات المتحدة قلقة جداً من ظهور متحورات جديدة تهدد الانتعاش في ظل اقتصاد عالمي مترابط)،حيث إنّ متحورات كورونا أصابت الدول العظمى بالفزع، وحذر وزراء المال في مجموعة العشرين عقب اجتماعهم بمدينة البندقية من مخاطر انتشار متحورات كورونا وتأثيراتها على الانتعاش، ففي الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد العالمي يخرج من الكساد ويبدأ مرحلة الانكماش بفضل انتشار اللقاح وتزايد نسبة الحاصلين عليه، فإن شبح الخوف من عودة الانكماش عاد بقوة بعد ظهور المتحورات الجديدة، وقد حذرت مجموعة العشرين

(1) الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة الانكماش بعد انتشار متحورات كورونا 2021/11/27:
https://dotalkhaleeg.co

من استمرار (سلالة دلتا) في التأثير على الاقتصاد العالمي وخلقها بؤر وبائية في آسيا وإفريقيا وتزايد عدد المصابين بأوروبا والولايات المتحدة. [1]

وانتشار متحورات فيروس كورونا (متحور دلتا) الحالي تنبئ بركود تضخمي في الاقتصاد العالمي، حيث يواصل انتشار دلتا تدخله في الإمدادات العالمية للسلع، فالتفشي في دول جنوب شرق آسيا، ذات النسب المنخفضة من التلقيح يؤدي إلى إغلاق مؤقت للمصانع والشبكات اللوجستية الأمر الذي يمدد عرقلة الإمدادات الدولية، ففي الولايات المتحدة قامت شركات التجزئة مثل (نايكي) (غاب) بالضغط على البيت الأبيض لإعطاء المزيد من اللقاحات إلى فيتنام بما أن مصانعها أصبحت بالغة الحيوية بأعمالها، فالنقص في السلع يرفع الأسعار.

2. الآثار الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر:

وفقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة، من المتوقع أن تنخفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية بنسبة 15% في عام 2020 بسبب انتشار فيروس كورونا, خاصةً في قطاعات صناعات السيارات وشركات الطيران والطاقة والمواد الأساسية الأكثر تضرراً بسبب التداعيات الاقتصادية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا، وإنّ التأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأكثر تضرراً من الوباء, على الرغم من أن صدمات الطلب السلبية والتأثير الاقتصادي لتعطل سلسلة التوريد سيؤثران على فرص الاستثمار في البلدان الأخرى.

*أصدر أكثر من ثلثي الشركات متعددة الجنسيات في مؤشر الأونكتاد لأفضل 100 مؤسسة, وهو مؤشر رئيسي للاتجاهات الاستثمارية الشاملة, بيانات حول تأثير فيروس كورونا, Covid-19 على أعمالهم.

وقال التقرير إن العديد منها يبطئ الإنفاق الرأسمالي في المناطق المتأثرة, بينما أصدرت 41 شركة في القائمة تنبيهات بأنها ستشهد انخفاض الأرباح المعاد استثمارها, وهي عنصر رئيسي في الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد شهدت أكبر 5000 شركة متعددة الجنسيات والتي تمثل حصة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي, مراجعات هبوطية لتقديرات أرباح 2020 بنسبة 9% بسبب فيروس Covid-19 صناعة السيارات "-44 في المائة", وشركات الطيران "-42 في المائة", وصناعات الطاقة والمواد الأساسية "-13 في المائة", و ذكر التقرير:"إن أرباح الشركات متعددة الجنسيات الموجودة في الاقتصادات الناشئة أكثر عرضة للخطر من أرباح الشركات متعددة الجنسيات في البلدان المتقدمة".

عمليات الدمج والاستحواذ شهدت تباطؤاً بسبب الوضع الحالي. وقال التقرير إن بيانات شهر شباط2020 أظهرت انخفاضاً كبيراً في معدل إتمام عمليات الاستحواذ عبر الحدود, والتي انخفضت إلى أقل من 10 مليارات دولار ، من القيم الشهرية العادية التي تتراوح بين 40 إلى 50 مليار دولار.

وأشارت الأونكتاد إن التقلص في إنتاج الصين بسبب تفشي فيروس كورونا قد كلف الاقتصاد العالمي حوالي 50 مليار دولار بسبب انخفاض الصادرات، وتعاني التجارة العالمية من معاناة،وسلاسل التوريد تضررت في العديد من القطاعات حيث تستأنف المصانع في جميع أنحاء الصين عملها تدريجياً بعد توقف مطول للحد من انتشار الفيروس.

3ً. الآثار الاقتصادية على الأسواق المالية:

شهدت مؤشرات(FTSE، وداو جونز الصناعي، ونيكي) انخفاضات هائلة منذ بداية تفشي الوباء في 31 كانون الأول 2019، وقد حقق مؤشرا داو جونز وFTSE مؤخراً أكبر انخفاض لهما في يوم واحد منذ عام 1987، واستجابةً لهذا الوضع, قررت البنوك المركزية في العديد من الدول خفض أسعار الفائدة.

* تراجعت الأسواق المالية المحلية والعالمية إلى مستويات ما يقرب من عقد زمني، وقد عملت على تحسس خطواتها بشكل شبه يومي بناءً على جميع المستجدات العالمية سواءً الآثار السلبية للفيروس أو للسياسات العالمية المحفزة لمواجهة تلك الآثار أو البرامج التحفيزية التي أعلنت عنها حكومات الدول حول العالم، وباتت بأحجام خيالية تتجاوز عشرة تريليونات دولار بشكل مباشر وغير مباشر سواء بحزم مالية من الحكومات أو إجراءات نقدية من البنوك المركزية لم تستطع تخفيف هلع المستثمرين في الأسواق المالية، ولم تقف سداً منيعاً أمام الإفلاسات التي طالت عدداً من القطاعات، وقد شمل الهبوط كل الأصول من أسهم وسندات إلى ذهب ومواد أولية وسلع ونفط.[1]

ومن المفترض أن تؤدي هذه الخطوة نظرياً إلى تقليل تكلفة الاقتراض, وبالتالي تشجيع الإنفاق, ثم تعزيز حالة الاقتصاد.

(1) محسن عادل: جائحة كورونا وانفجار الأزمة الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد (221)، تموز، 2020، ص72

ووصل عدد الأشخاص الذين تقدموا بطلبات للحصول على إعانة البطالة إلى مستوى قياسي في الولايات المتحدة, مما يشير إلى نهاية عقد من التوسع لأكبر اقتصاد في العالم.

4. الآثار الاقتصادية على قطاع التصنيع العالمي:

أ. يمكن تحديد آثار جائحة كورونا على قطاع التصنيع العالمي من خلال ما يلي: [1]

أولاً:

إن تعطل الإمدادات المباشرة أعاق الإنتاج, حيث تركّز الفيروس في قلب التصنيع في العالم "شرق آسيا", وانتشر بسرعة في الشركات الصناعية العملاقة الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية, وألمانيا.

ثانياً:

أدّت العدوى في سلسلة التوريد إلى تضخيم صدمات التوريد المباشرة, حيث وجدت قطاعات التصنيع في الدول الأقل تأثراً صعوبة أكبر وأكثر تكلفة في الحصول على المدخلات الصناعية المستوردة من الدول المتضررة بشدة, ومن ثم من بعضها بعضاً.

ثالثاً:

كان هناك اضطرابات في الطلب بسبب حالات الركود وانخفاض الاقتصاد الكلي, وبسبب حالة الترقب والتأخير في الشراء التي سيطرت على المستهلكين والمستثمرين.

(1) مركز أبحاث السياسات الاقتصادية : **الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا**، على الرابط الالكتروني: https://future.uae.com/

ب. في القطاع الصناعي، كشفت الشركات الكبيرة أيضاً عن حصيلة كئيبة إذ سجلت شركة صناعة الصلب "أرسيلوميتال" خسارة صافية قدرها 559 مليون دولار في الربع الثاني من عام 2020، وأبدت صناعة المواد الغذائية مقاومة أفضل بقليل. ونشرت شركة "نستله" العملاقة السويسرية ربحاً صافياً نصف سنوي بنسبة 18,3%، تحت تأثير عمليات بيع.

ج. تعرضت صناعة الطيران لأضرار بالغة, مع تراجع حركة الطائرات, وخفضت شركات الطيران الرحلات الجوية, وألغى المسافرون حجوزات رحلات العمل والعطلات.

وتدفع صناعة الطيران أيضاً ثمناً باهظاً للأزمة، في حين لا يتوقع أن تعود الحركة الجوية إلى طبيعتها قبل عام 2023. وقد أعلنت شركة (ايرباص) الأوروبية لتصنيع الطائرات عن خسارة صافية قدرها 1,9 مليار يورو في النصف الأول من العام، مُستخدمةً 12,4 مليار يورو من احتياطها النقدي خلال الأشهر الستة الأولى من العام وخفضت معدلات إنتاجها بنسبة 40%. وتخطط منافستها الكبرى (بوينغ) لزيادة التخفيض في معدلات إنتاجها وتسريح مزيد من الموظفين ووقف إنتاج طائرة "جمبوجيت" 747 الأسطورية في عام 2022 وقد خسرت في الربع الثاني ما مجموعه 2,4 مليار دولار.[2]

من جديد إنخفض سهم (إيه . إيه . جي . إس . إيه) وهي الشركة الأم لشركة الخطوط الجوية البريطانية (بريتش إيروايز) بنسبة 21%، وتراجعت أسهم شركة الطيران الألمانية (لوفتهانزا) بنسبة 14%، وسجلت (راين إير) و(إير فرانس – كيه إل إم) وغيرهما من شركات الطيران الأوروبية تراجعات في أسهمها بنسب مماثلة.

د. يعتبر القطاع السياحي وصناعة الترفيه "كالسينما والمسارح" من أكثر القطاعات تضرراً بانتشار فيروس كورونا الجديد, حيث أثر سلباً على جانبي العرض والطلب, كنتيجة طبيعية لإجراءات منع السفر وإغلاق المطارات ودور الترفيه كإجراء احترازي للحد من

(2) https://annabaa.org 2020/9/22

تفشي الفيروس، فطبقاً لمنظمة السياحة العالمية World Tourism Organization فإن التقديرات الأولية تشير إلى تراجع السياحة الدولية بشكل حاد بسبب حظر السفر وإلغاء العديد من الرحلات الجوية, وهو ما سبب خسائر تقدر بحوالي 30 إلى 50 مليار دولار أمريكي في عوائد السياحة.

هـ. الأثر الاقتصادي على قطاع النفط:

انخفضت أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة بعد تراجع الطلب العالمي نحو الثلث وهبطت أسعار عقود النفط الأمريكية المقرر تسلمها في أيار 2020 إلى أدنى مستوى لها في التاريخ متجاوزةً الصفر بسبب فائض المعروض النفطي، نتيجةً لقلة الاستهلاك، فقد وقفت حركة النقل داخلياً وخارجياً في كثير من الدول أو تراجع مستوى حركتها، كما أن إجراءات حظر التجول والتباعد الاجتماعي قد ساهمت بذلك، وقد أدى توقف حركة الطيران وقطاع السياحة إلى انخفاض الطلب على المنتجات النفطية أيضاً، كما ساهم بذلك عدم التوافق بين السعودية وروسيا وأوبك على كميات الإنتاج واعتماد سياسة الإغراق في السوق النفطي، مما أدى إلى كثرة العرض بوقت شح فيه الطلب وتسبب في انخفاضات إضافية في سوق النفط، ومع توقف أو انحسار عمل المصانع تدهورت أسعار النفط في ظل أجواء عدم اليقين للمنتجين المستهلكين.[1]

5. الآثار الاقتصادية على سلاسل التوريد العالمية:

ترتبط مظاهر الصدمة بسلاسل التوريد, فاعتباراً من أوائل آذار 2020, كان وباء كورونا متمركزاً في الصين, وكانت –بجانب اليابان وكوريا– أكثر الدول تضرراً.

(1) أحمد فايز الهرش: أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد – 19، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجزائر 2020، ص121.

وبالنظر إلى مركزية هذه الدول في سلاسل التوريد العالمية في العديد من السلع المصنعة, يمكننا استكشاف آثار الوباء الحالي على سلاسل التوريد العالمية في العديد من السلع المصنعة, وقد تلقى قطاع التصنيع صدمات قوية في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية, خاصة في ظل التأثير الواضح للوباء على دول مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فعلى سبيل المثال, هناك مقاطعة في الصين تسمى "هوبي", يطلق عليها "وادي البصريات", نظراً لوجود العديد من الشركات التي تصنع مكونات الألياف البصرية هناك "وهي مُدخلات أساسية لشبكات الاتصالات , حيث يوجد في المقاطعة ما يقرب من ربع كابلات وأجهزة الألياف الضوئية في العالم. مقاطعة "هوبي" أيضاً موقع لمصانع تصنيع الرقائق الدقيقة المتقدمة للغاية, والتي تُصَنَع منها رقائق الذاكرة المحمولة المستخدمة في الهواتف الذكية على سبيل المثال، وإنَّ انتشار الوباء في "هوبي" فقط, خَفَّض 10% من الشحنات العالمية للهواتف الذكية.

إنَّ قطاع السيارات وخاصة في شرق آسيا, قد تعطل بالفعل بسبب تدهور سلاسل التوريد الدولية، فعلى سبيل المثال أجبر نقص الأجزاء القادمة من الصين شركة "هيونداي" الكورية لصناعة السيارات على إغلاق جميع مصانع السيارات في كوريا. كذلك أغلقت شركة "نيسان" اليابانية مصنعاً في اليابان مؤقتاً. وقد وصلت الصدمة إلى أوروبا, حيث حذرت شركة Fiat-Chrysler من أنها قد توقِف قريباً الإنتاج في أحد مصانعها الأوروبية.

* كما تعطلت صناعة السيارات مع إغلاق المصانع ووكالات بيع السيارات خلال فترة العزل. وسجلت شركة رينو الفرنسية في النصف الأول من العام أكبر خسارة صافية في تاريخها بلغت 7,3 مليار يورو، متأثرة بشريكتها اليابانية "نيسان" وتراجع الأسهم. وأعلنت في نهاية أيار/مايو شطب 15 ألف وظيفة. وأعلنت شركة (فولكس فاغن الألمانية) العملاقة عن خسارة قبل الضرائب بلغت 1,4 مليار يورو في النصف الأول. وخفف

الرئيس التنفيذي لشركة رينو (لوكا دي ميو) من عبئ الأزمة بقوله إن "الوضع غير مسبوق، لكنه لن يدوم"، متوقعاً انتعاش السوق ولكن بأي شكل؟ إذ يتوقع أن تكون العودة إلى الوضع الطبيعي بطيئة، وقطاع السيارات مثل النقل الجوي يخضع لضغوط بيئية متزايدة.

إن فقدان ثقة المستهلك والمستثمر هي أكثر النتائج المباشرة لانتشار العدوى, حيث إنّ مزيجاً من انخفاض أسعار الأصول وضعف الطلب الكلي وتزايد أزمة الديون وتفاقم توزيع الدخل كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى دوامة من التراجع تجعل من الوضع اكثر سوءً، حيث إن حظر التجوال وتقييد حركة المواطنين والسفر سيقلل من حجم الطلب على السوق بنسبة ما وذلك على مستوى المستهلكين، أما على مستوى المستثمرين فستسود حالة من الحذر والترقب, التي ستمنعهم من ضخ أي أموال في مشروعات أو استثمارات جديدة.

6ً. الآثار الاقتصادية على معدلات الفقر:

إنّ تأثير جائحة كورونا هو الأكبر بالنسبة للفئات الأشد فقراً في العالم. ففي عام 2021، انخفض متوسط دخل الأربعين في المئة الأشد فقراً من السكان في توزيع الدخل العالمي بنسبة 6,7% عن توقعات ما قبل الجائحة، في حين انخفض متوسط دخل الأربعين في المائة الأشد ثراءً من السكان بنسبة 2,8%، والسبب في هذا الاختلاف الكبير هو أن الأربعين في المائة الأشد فقراً من السكان لم يبدأوا باستعادة خسائر دخلهم، في حين استعاد الأربعين في المائة الأكثر ثراءً ما تجاوز 45% من خسائر دخلهم الأولية، وبين عامي 2019 و 2021، انخفض متوسط دخل الأربعين في المائة الأشد فقراً من السكان

بنسبة 2,2%، في حين لم ينخفض متوسط دخل الأربعين في المائة الأعلى ثراءً إلا بنسبة 0,5%.[1]

وقد تحول انخفاض الدخل إلى زيادة حادة في معدلات الفقر في العالم، حيث يعيش نحو 97 مليون شخص آخرين على أقل من 1,90 دولار للفرد في اليوم بسبب الجائحة، مما رفع معدل الفقر العالمي من 7,8% إلى 9,1%، ويعيش 163 مليون شخص آخرين على أقل من 5,50 دولار للفرد في اليوم. وعلى الصعيد العالمي، تشير تقديرات إلى فقدان ما بين ثلاث وأربع سنوات من التقدم نحو إنهاء الفقر المدقع.[1]

زاد عدد الفقراء في جميع مناطق العالم، ولا سيما في منطقتي إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. فعلى سبيل المثال، وجدت مسوح استقصائية هاتفية عالية التواتر أجراها البنك الدولي أن 81% من الأسر المعيشية في (بيرو) و85% من الأسر في (السنغال) أبلغوا عن خسائر في الدخل بالأشهر الأولى من الجائحة، وزاد معدل الفقر المدقع في البلدان المنخفضة الدخل زيادةً سريعةً، ما أدى إلى انتكاسة التقدم المحرز لفترة تتراوح من ثماني إلى تسع سنوات، في حين تراجع التقدم المحرز في الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل بواقع خمس إلى ست سنوات.

والفئات الأشد فقراً ليست هي الوحيدة المتضررة لأن الأسر المعيشية في شريحة الستين في المائة الأشد فقراً على خريطة توزيع الدخل العالمي فقدت جزءاً من دخلها بسبب الجائحة. وتشير تقديرات قبل جائحة كورونا إلى أن نصيب الفرد من الدخل اليومي للأسر المعيشية التي تقع في منتصف خريطة توزيع الدخل العالمي سينمو من 7,15 دولار في 2019 إلى 7,44 دولار في 2021. ومن المتوقع الآن أن يبلغ دخل هذه الأسر 7,05 دولار في عام 2021، منخفضاً 5% عن تقديرات ما قبل الجائحة.

(1) https://blogs.worldbank.org 7/10/2021
(1) جائحة كورونا تترك إرثاً من تزايد الفقر والتفاوتات المتباينة، مرجع سابق.

7ً. الآثار الإيجابية على بعض القطاعات الاقتصادية:

بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في جودة الهواء نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي, فإن هناك العديد من المستفيدين الآخرين من انتشار فيروس كورونا الجديد، ويأتي على رأس المستفيدين صناع الأقنعة, والقفازات ، وسوائل تعقيم اليدين, حيث سارع الأفراد إلى اقتناء هذه السلع في محاولة لحماية أنفسهم وذويهم من الإصابة بالفيروس، وتندرج –أيضاً– شركات قطاع التجارة الالكترونية كالعملاق التجاري "أمازون" تحت مظلة المستفيدين من انتشار الفيروس, حيث أنه في ظل القيود المفروضة على التجمعات في العديد من البلدان, أصبح التسوق عبر شبكة الانترنت هو الملجأ الوحيد لكثير من الأفراد، ومن المتوقع –أيضاً – أن تستفيد شركات الأدوية التي تعمل على إنتاج الأمصال المضادة للفيروسات مثل فيروس كورونا المستجد، كذلك فإنّ شركات الاتصالات أيضاً كانت مستفيدةً, حيث أنه في ظل القيود على حركة الأفراد وكذلك على مجال الترفيه كدور السينما والمسارح, فإن الطلب زاد على تطبيقات الاتصال الالكترونية, وكذلك مقدمي خدمات الترفيه عبر الانترنت. وفي ظل السياسات النقدية التوسعية والتي من شأنها إتاحة حجم كبير من السيولة بتكلفة منخفضة, فقد اقتنص بعض رجال الأعمال هذه الفرصة لتوسعة أعمالهم من خلال الاقتراض بسعر فائدة متدنٍ للغاية.

بعيداً عن التراجع, سجلت المتاجر, وخدمات التوصيل عبر الانترنت نمواً كبيراً في الطلب, مع اتجاه المستهلكين إلى تخزين السلع, وخصوصاً ورق التواليت والرز وعصير البرتقال مع استمرار التحذير من امتداد مدة العزل المنزلي وتنامي انتشار الوباء، خاصةً أنه من أجل وقف انتشار وباء كورونا المستجد, بدأت العديد من دول العالم اتخاذ تدابير صارمة للغاية، وتم فرض حظر وإغلاق صارم على البلدان والعواصم, ما أدى إلى توقف تام لعمالقة الإنتاج الصناعي.

ولكن سجلت سامسونغ الكورية الجنوبية الرائدة عالمياً في الهواتف المحمولة وبطاقات الذاكرة ارتفاع صافي أرباحها ربع السنوية بنسبة 7,3%، في حين حقق المختبر الفرنسي للأدوية (إبسن) صافي أرباح نصف سنوي بارتفاع طفيف بنسبة 1%، على سبيل المثال، وحذر سوبران من أن "هذه الأزمة داروينية تماماً فهي تؤثر على البلدان والقطاعات بشكل مختلف للغاية". فبعد صدمة توقف النشاط الأولى، "سيتعين على القطاعات الضعيفة بالفعل من حيث الربحية أن تتكيف مع تغير بطيء في بيئة الأعمال". بحسب فرانس برس.[1]

رابعاً: <u>الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا Covid-19 على الدول العربية</u> [2]

قال تقرير صادر عن قطاع الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن "الآثار والتداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا Covid-19", إنّ إجمالي الخسائر في الأشهر الأولى لعام 2020 بلغ نحو 1,2 تريليون دولار, وسط توقعات بفقدان نحو 7,1 مليون عامل وظائفهم.

وذكر التقرير المتعلق بالآثار الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية في الأجل الطويل, أن الأزمة الحالية تترك تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي في الدول العربية, مُفصِحَة عن تقديرات تشمل بيانات تبلغ في مجملها حتى الآن1,2 تريليون دولار, بالإضافة إلى توقع فقدان 7,1 مليون عامل وظائفهم حتى نهاية عام 2020.

وأشار التقرير إلى أن الخسائر جاءت على النحو التالي: 420 مليار دولار من رؤوس أموال الأسواق, وخسائر بقيمة 63 مليار دولار من الدخل "الناتج المحلي الإجمالي" لدى الدول الأعضاء, وديون إضافية تبلغ 220 مليار دولار, وخسارة 550 مليون دولار يومياً

(1) قطاعات استفادت 2020/9/22: www.annabaa.org

(2) تقرير للجامعة العربية يكشف الخسائر الاقتصادية للدول الأعضاء ، على الرابط الإلكتروني: http://www.youm7.com

من إيرادات النفط, وتراجع للصادرات بقيمة 28 مليار دولار, وخسارة أكثر من 2 مليار دولار من إيرادات التعريفات الجمركية, وفقدان حوالي 7,1 مليون وظيفة في عام 2020.

وتوقع التقرير أن تكون لتداعيات الفيروس تأثيرات بالغة بعيدة الأثر على الاقتصاد العالمي والعربي, خصوصاً لدى الدول التي لديها ارتفاع في معدلات البطالة, وفي مستويات سوء التغذية, التي ستشهد تفاقماً غير مسبوق في الأوضاع الاجتماعية للسكان, وسيزيد الضغط على قطاعات الأعمال الخاصة التي تضطر إلى إقفال أعمالها وتسريح الموظفين والعمال.

ولفت التقرير إلى أن قطاعات الرعاية الصحية, والأمن الغذائي, من القطاعات التي ستتأثر كثيراً بالأزمة, كما أن من أكثر القطاعات تضرراً بهذا الوباء قطاعات النفط, السياحة, والنقل الجوي, كما برزت أهمية الاهتمام بقطاعات صناعة المستلزمات الطبية, وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

وتناول التقرير الانعكاسات قصيرة الأجل في الدول العربية, موضحاً أنه "على الرغم من أن الوضع في الدول العربية أفضل كثيراً حتى الآن مما هو عليه في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والصين, إلا أن أغلب الدول العربية قد لجأت للإجراءات الاحترازية كمحاولة لعدم تفشي الوباء بها تجنباً للوصول للأوضاع السيئة التي تعاني منها الدول, التي سجلت حالات إصابة تفوق قدرة النظام الصحي لمتابعتها.

وأضاف التقرير أن ذلك انعكس على خسائر كبيرة على قطاع الطيران والسياحة، وخسارة حوالي مليون وظيفة ومئات الآلاف من الوظائف الموسمية في العالم العربي, بالإضافة إلى التراجع الحاد لأسعار النفط إلى أدنى مستوياتها, ما أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة, وأثر على دخل الأفراد والقدرة الشرائية, ما ينبئ بحدوث كساد وركود في الأسواق مقترنين بمستويات مرتفعة من التضخم.

خامساً: نماذج إدارة مخاطر جائحة كورونا دولياً:

1- التعامل الأوروبي مع أثر كورونا على أوروبا: [1]

أ. في مواجهة الركود التاريخي الذي لاحَ في عام 2020 في منطقة اليورو "-7,7 بالمئة وفقاً لتوقعات المفوضية", أصر "سينتينو" وزير المالية البرتغالي, على أهمية اعتماد خطة طموحة لضمان انتعاش الاقتصاد الأوروبي ككل. وقال: "لا تتمتع كل الدخول بالقدرات نفسها وعلينا أن نضمن تكافؤ الفرص التنافسية".

وكُلِفَت المفوضية الأوروبية بأن تقدم مقترحات بشأن هذه "الآلية" لإنهاء الأزمة إلى دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين المنقسمة فيما بينها.

ومن أجل "المساهمة في النقاش", وزعت باريس وثيقة تقترح "صندوق تحفيز" قيمته تتراوح بين 1000 و1500 مليار يورو.

وللقيام باستثمارات ضخمة على المدى الطويل, تكرر فرنسا الدعوة للحصول على قروض مشتركة لكل الاتحاد الأوروبي بطريقة تسمح لدول الجنوب بالاستفادة من أسعار فائدة مؤاتية لبلدان الشمال, لكن بلدان الشمال تعارض ذلك،وشدد وزير المالية الهولندي "فوبكه هوكسترا" على أنه يجب على الاتحاد الأوروبي أن يتأنى في وضع الخطة وأن الأولوية هي التوصل إلى ما هو ضروري حقاً.

ب. في 10 آذار 2020, عقد رؤساء الدول والحكومات الأوروبية مؤتمراً عبر الفيديو "كونفرانس" للاتفاق على السبل المشتركة لمواجهة فيروس كورونا, حيث تم التشديد على ضرورة اتباع نهج أوروبي مشترك وتنسيق وثيق مع المفوضية الأوروبية, والتأكيد على

(1) **هل يتجه الاتحاد الأوروبي إلى التفكك بعد أزمة كورونا**، على الرابط الإلكتروني:
http:future.uae.com/

وزراء الصحة ووزراء الداخلية بضرورة التشاور يومياً لضمان التنسيق المناسب من أجل التوجيه الأوروبي المشترك. وخلال الاجتماع تم تحديد أربع أولويات:

1. **التنسيق والمشاورة:**

اتفقت الدول الأعضاء على أن التدابير التي سيتم اتخاذها يجب أن تستند إلى المشورة العلمية والطبية من خلال المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها ECDC , وأن تكون تلك التدابير متناسبة بحيث لا تكون لها نتائج مفرطة على المجتمعات الأوروبية. كما اتفق القادة كذلك على أنهم سيتبادلون جميع المعلومات ذات الصلة من خلال تعزيز آليات التنسيق القائمة.

2. **توفير المعدات الطبية:**

تم الاتفاق على تكليف المفوضية بتحليل الاحتياجات, والخروج بمبادرات لمنع نقص المعدات الطبية، وأبلغت المفوضية أنها ستواصل ارتباطها بالصناعة وتتابع المشتريات العامة المشتركة. علاوة على ذلك, تعتزم المفوضية شراء معدات الحماية الشخصية من خلال إطار الحماية المدنية الأوروبي RescEU , مع إيلاء اهتمام خاص للأقنعة وأجهزة التنفس.

3. **دعم البحث العلمي:**

شددت الدول الأعضاء على أهمية تعزيز الجهود في مجال البحث لا سيما فيما يتعلق بإنتاج اللقاح, وقد قامت المفوضية بالفعل بتوفير 140 مليون يورو للأبحاث العلمية, واختارت 17 مشروعاً للقيام بذلك .

4. **مواجهة تداعيات الوباء:**

اتفقت الدول الأعضاء على الاستعداد لاستخدام جميع الأدوات اللازمة لمواجهة التداعيات الناتجة عن الفيروس, بالتركيز على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات المتضررة وموظفيها، وستكون هناك حاجة إلى تطبيق مرن لقواعد الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص فيما يتعلق بمساعدة الدول على الاستقرار والنمو.

وفي هذا الإطار, أعلنت المفوضية الأوروبية في آذار 2020 عن تخصيص نحو 40 مليار دولار لمواجهة أزمة "كورونا", كما دعت تسع دول أوروبية في آذار 2020 نظراءها في الاتحاد الأوروبي إلى إصدار ما أسمته "سندات كورونا", وهي أداة دين جديدة تجمع بين الأوراق المالية من دول أوروبية مختلفة, خاصة في ظل تزايد الضغط في القارة للتوصل إلى طرق جديدة للتخفيف من الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا, وهو الأمر الذي يظل حتى الآن موضع جدل بين دول الاتحاد.

2- هناك إطارين رئيسيين حول استجابة حكومات العالم للتداعيات الاقتصادية المحتملة لانتشار فيروس كورونا , والتي تمثلت في ما يلي:

أ. اتخذت البنوك المركزية قراراتها المتعلقة بالسياسة النقدية بناءً على تنسيق وتعاون مشترك فيما بينها, بدلاً من القرارات المنفردة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال, فإن خفض سعر الفائدة الطارئة من قبل الاحتياطي الفيدرالي لم يجعل الوضع أسهل للبنوك المركزية, التي وصلت بالفعل للحد الأدنى الفعال.

ب. تمّ اتخاذ قرارات اقتصادية تستهدف مساعدة الأشخاص المتضررين من الحجر الصحي ونقص الدخل, كما تم بالفعل في ايطاليا, سواء من خلال تقديم دعم مالي مباشر, أو في هيئة خدمات أساسية مجانية أو ذات أسعار مخفضة, وذلك لمنع الناس من الإفلاس.

<u>خلاصة النتائج والتوصيات:</u>

بعد أن تم بحمد الله وعونه وتوفيقه من عرض موضوع الدراسة (الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا) وذلك من خلال جهد علمي متواضع بُذِل في هذا البحث نعرض فيما يأتي لأهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة:

1- شكّل انتشار جائحة كورونا وتهديداتها أحد أهم التهديدات البيولوجية التي واجهت العالم جميعاً وقد ساعد على ذلك عدد من الأسباب التي دفعت إلى ذلك أبرزها عولمة الأوبئة.

2- لم يقتصر أثر جائحة كورونا على الأمن البيولوجي فقط، بل تعدت ذلك لتحدث آثاراً على الاقتصاد العالمي والعربي كتراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي نتيجة تأُثر جانب العرض والطلب معاً وتراجع معدلات الطلب العالمية في الدول الصناعية الكبرى والصين، وانخفاض معدلات الاستثمارات الأجنبية، وتضرر الأسهم العالمية، وسلاسل التوريد العالمية...

3- وجدنا أنّ الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا لم تقتصر على المؤشرات الاقتصادية العالمية فقط، بل طالت بآثارها السلبية القطاعات الاقتصادية خاصةً قطاع (صناعة السيارات – الطيران – قطاع النفط...).

4- وجدنا أنّ الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا لم تكن سلبيةً بالمطلق بل وجدنا أنّ جائحة كورونا أثّرت إيجاباً على بعض القطاعات الاقتصادية: (شركات مواقع التواصل الاجتماعي ، قطاع الهواتف الذكية ، قطاع شركات الأدوية واللقاحات ، التجارة الإلكترونية..)

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم عدد من المقترحات عند البحث في آليات التعاطي مع مخاطر الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا:

1. بالرغم من تعقد مخاطر الأوبئة, فإن صناع السياسة لديهم الأدوات التي يمكنهم توظيفها لمجابهة ذلك, فبعض هذه الأدوات تعمل على تقليص احتمالات اندلاع الفاشيات, أو الحد من انتشارها, في حين أن البعض الآخر يحاول تخفيف الأثر الصحي للفاشيات التي لا يمكن منعها, أو احتوائها على الفور, ولا تزال الأدوات الأخرى تهدف إلى تقليص الأثر الاقتصادي.
2. إن الاستثمار في تحسين الصحة العامة, وتوفير المياه النظيفة, وتطوير البنية التحتية الحضرية من شأنها جميعاً أن تقلل من تكرار اتصال الإنسان بعوامل مسببات الأمراض, كما أن بناء نظم صحية قوية, وتدعيم التغذية السليمة سيساعد على ضمان توافر مستويات صحية أساسية جيدة مما يقلص فرص تعرض الناس للعدوى. وبالطبع يصبح تعزيز النظم والخدمات والبنية التحتية الأساسيين أسهل مع نمو الاقتصاد والتنمية, إلا أن وضع السياسات الهادفة إلى حماية الإنفاق في هذه المجالات حتى عندما تكون الموازنات محدودة قد يساعد في حماية الاقتصادات النامية من الصدمات الصحية الكبيرة التي قد تمس رأس المال البشري وتعوق النمو الاقتصادي.
3. الاستثمار أيضاً في المراقبة الفعالة للأمراض في التجمعات السكانية والحيوانية مهم, حيث إنه قد يكون من المفيد في نظم المراقبة الرسمية العالمية وضع حوافز، أما نظم المراقبة غير الرسمية, مثل "بروميد" و"هيلث ماب" اللتان تجمعان معلومات من تقارير المراقبة الرسمية, والتقارير الإعلامية, والمناقشات عبر الانترنت والملخصات, وملاحظات شهود العيان فيمكنها أيضاً مساعدة النظم الصحية الوطنية والمسعفين الدوليين على اتخاذ خطوات استباقية عن المنحنى الوبائي أثناء المراحل الاولى من الفاشيات. كما توفر وسائل التواصل الاجتماعي فرصاً إضافية للاكتشاف المبكر للتحولات في حوادث الأمراض المعدية.

4. يوفر التعاون من أجل مراقبة الجاهزية للأوبئة على المستوى الوطني, مثل "أجندة الأمن الصحي العالمي", و"تحالف التقييم الخارجي المشترك" معلومات مفيدة يمكن للحكومات الوطنية استخدامها لدعم استجاباتها المخطط لها لمواجهة الفاشيات, كما أنه قد يكون من المفيد إجراء مزيد من البحث في سبيل انتشار مسببات الأمراض المحتملة وأثرها الكبير.
5. ينبغي أن تكون البلدان مستعدة لاتخاذ تدابير مبدئية للحد من انتشار المرض عند اندلاع الفاشية.
6. النهوض بنُظم الحماية الاجتماعية، من خلال توسيع نطاق تغطية برامج التحويلات النقدية والمعونة الغذائية واستحقاقات البطالة وغيرها من البرامج، وحماية الحق في الحصول على إجازة مَرضية مدفوعة الأجر.
7. تمديد آجال سداد القروض الفردية والرهون العقارية، ووقف سداد الرسوم الحكومية مؤقتاً، وإعفاء المحتاجين من الضرائب.
8. دعم الشركات المتضرّرة من تداعيات الوباء بهدف حفز الاقتصاد والحدّ من تسريح العاملين، عن طريق تمديد آجال سداد اشتراكات الموظّفين في الصناديق الوطنية للضمان الاجتماعي، وإتاحة الإعفاءات الضريبية، ودعم الأجور لضمان حصول العاملين على رواتبهم، ووقف سداد القروض مؤقتاً خلال هذه الأزمة.
9. تقديم دعم ائتماني وقروض معفاة من الفائدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وللعاملين لحسابهم الخاص.
10. حفز الطلب وخلق فرص العمل، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على المشتريات والمشاريع القائمة على كثافة اليد العاملة، ولا سيما الإنفاق على برامج الرعاية الصحية ونظم الاستجابة لحالات الطوارئ.

11. حصول المستهلكين من الفئات الضعيفة على المواد الغذائية الأساسية والسلع الضرورية بشكل مستمرّ وبأسعار معقولة، ومنع الاستئثار بالسلع المتاحة في أوقات الطوارئ والتلاعب بالأسعار.
12. إنشاء نظام حماية مخصّص لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة المشمولين ببرامج حماية اجتماعية محدودة وغير المشمولين بأي برامج. فوباء كورونا العالمي سيزيد من عزلة هؤلاء الأفراد وضائقتهم المالية، لا سيما مَن يعتمد منهم على الأسرة في تلبية احتياجاته اليومية .وينبغي إيجاد حلول مبتكرة وخلّاقة لتقديم مساعدات مالية محدّدة الأهداف، وتوفير خدمات صحية متنقلة، وتقديم دعم مادي ونفسي.
13. ينبغي إطلاق نداء جدّي من أجل إحلال السلام في المنطقة. ففي ظلّ الصراعات، سيزداد الوباء حدّة، وستتفاقم تداعياته الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية، بما فيها الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن .وينبغي لجميع الجهات المعنية الإقليمية والمجتمع العالمي تكثيف الجهود لإحلال السلام، والإعلان عن هدنة إنسانية فورية، لإتاحة إنشاء الممرات الإنسانية وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين .وينبغي رفع الجزاءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على عدة بلدان خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما في سورية وحصار قطاع غزة؛ وعدم فرض أي قيود على المواد اللازمة لمكافحة وباء كورونا؛ وحماية سبل العيش.

قائمة المراجع:

Reference

1. المراجع باللغة العربية:

1- أحمد حمدون: **الأمن البيولوجي** ، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،الإمارات العربية المتحدة، العدد 28، 2018.

2- أحمد فايز الهرش: أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد – 19، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجزائر 2020.

3- الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة الانكماش بعد انتشار متحورات كورونا 2021/11/27: https://dotalkhaleeg.co

4- الأونكتاد: **الاستثمار الأجنبي المباشر سينخفض 15% بسبب كورونا على الرابط الإلكتروني:** https//ww.bankingfiles.com

5- تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، على الرابط الالكتروني: http://alwatannews.net

6- تقرير للجامعة العربية يكشف الخسائر الاقتصادية للدول الأعضاء ، على الرابط الإلكتروني: http://www.youm7.com

7- جائحة كورونا تترك إرثاً من تزايد الفقر والتفاوتات المتباينة 2021/10/7: https://blogs.worldbook.org

8- ديفيد بلوم ودانيال كاداريت: **الأوبئة والاقتصاد**، مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي، حزيران 2018.

9- عبدالله الأمير رويح / شبكة النبأ المعلوماتية، كيف سيتأثر الاقتصاد العالمي في ظل موجة ثانية لكورونا. 2020/9/22: annabaa.org

10- قطاعات استفادت 2020/9/22: www.annabaa.org

11-كريستيالينا غورغييفا: تقرير لمديرة صندوق النقد الدولي بعنوان: أزمة مالية منقطعة النظير تستدعي استجابة عالمية منقطعة النظير نيسان 2020 على الرابط: https://www.IMF.org/ar/news/Articles/2020

12-محسن عادل: جائحة كورونا وانفجار الأزمة الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد (221)، تموز، 2020.

13-مركز أبحاث السياسات الاقتصادية : **الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا**، على الرابط الالكتروني: https://future.uae.com/

14-**هل يتجه الاتحاد الأوروبي إلى التفكك بعد أزمة كورونا**، على الرابط الإلكتروني: https: //future.uae.com/

2. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Carsten stroby Jensen, Risking Antimicrobial resistance (Cham, Swittzerland: palgrave Macmillan 2018).
2. Gerorge Koblentz, Biosecurity Reconsidered: CALibrating Biological threats and responses, International security: VOL-34,No4, 2010.
3. Global Antimicrobial resistance surveillance system report, world health oeganization, 2018 accessible at: https://goo.gl/ozsvit
4. https://blogs.worldbank.org 7/10/2021
5. Robert Carlson, the pace and proliferation of Biological Technologies, biosecurity and Bio terrorism: VOL,1,No,3, September 2003.
6. World Health statistics: monitoring health for the SDGs, world health organization, 2018 pp5-7 accessible at: https://goo.gl/4mwu1y